

بين الإصلاح المنشود والإفساد المقصود

في الروزنامة الدينية المغربية

الجزء (7)



لتحیی البدعة
وليسقط العقل

ورد على الموقع السؤال التالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أريد فقط أن أسأل الدكتور إن كان لديه ما يدلي به حول ما نسمع في هذه الآونة عن إصلاح مناهج التعليم بدار الحديث الحسنية والتفاصيل التي تتسرب عن ذلك الإصلاح في الصحافة!!! وكان الأمر يتعلق بإصلاح السجون السرية للمخابرات الأمريكية وليس شأننا يهم المسلمين أن يطلعوا عليه. كما أود أن أعرف إن كان هناك من ربط منطقي بين هذا الإصلاح وما حدث لمناهج التعليم في الأزهر والقرويين إبان الاستعمار الغربي.

والسلام

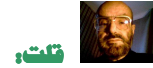
الجواب (تابع)

تلك كانت حقائق التاريخ بدون تجميل أو تزويق.

وينطرح السؤال الوجيه:

كيف أمكن للقيمين على الشأن الديني، وبناءً على هذا المعطى التاريخي المحض، تجاهل حقائق التاريخ، لتنتقل البدعة إلى معروف؟!، وينقلب "الصبيان" و"المجانين" في عرف مالك، و"المبتدعة" وأصحاب "العقيدة الخبيثة" في عرف جعفر الصادق إلى تدين معقول؟!؟

أولا يعد مثل هذا الصنيع، من قبيل الانقلابية العقيدية المفهومية، وأشبهه إلى حد كبير، بـ "الانقلابية البولصية" التي حصلت في المسيحية¹!؟.



تلت:

ويعقد من فحوى ومضمون تساؤلنا أعلاه، ونحن نؤرخ لمثل هذه الوقائع بالنسبة للأجيال القادمة، وعلى ضوء هاتين الخلفتين أي:

¹ أن كتابنا: "الانقلابات البولصية في الإسلام: المعهد العالمي للفكر الإسلامي نموذجاً"، ص. 50، ط. أولى: 1418 هـ/1998 م، مطبعة أكادال، الرباط، المغرب.

- الخلفية التاريخية للمذهب المالكي بالمغرب المفترى عليه من قبل أميين في الدين منضويين تحت مفهوم دولة "إمارة المفسدين"، النقيض لمفهوم "إمارة المؤمنين" التاريخية التي رأت النور في عهد الخلافة الراشدة.



- والخلفية البودشيشية للسيد التوفيق، كبدعة مستحدثة في الدين،



الذي جاء خلفاً للسيد عبد الكبير المدغري، الذي كان قد وطأ لنفسه قبله بتكأة درس حديثي عصامي أيضاً، عرج به من دنيا المحاماة المكتظة بأصحابها، إلى سماء منصب وزارة الأوقاف الرحب المدار، والأوسع الأفاق، ليستمر متربعا على شؤون الأوقاف، متأكلاً بالسحت، وساكتاً عن المنكر البواح، لفترة ناهزت العقدين، مراكماً ومجمعاً لثروة كبيرة نزلت عليه هبة جهنمية من السماء!، أثبتت في حقه، كما في حق غيره، ممن سيحالفهم الحظ في الفوز في مثل هذا اليانصيب **الدينوي - الدينوي** الكبير في شغل مثل هذا المنصب، الذي ما أنزل الله به من سلطان، بأن التجارة بالدين أو في الدين، يمكن أن تكون جد مربحة على الصعيدين معاً وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك بمراكمة رأسمالين في آن: الرأسمال الدينوي ورأسمال جاه المنصب!، حتى أن الكثير ممن عاصروا أوج مجد وتألّق المدغري واستحوذوا على المنصب، ظلوا يقرنون دائماً وبحق، بينه وبين وزير الداخلية الأسبق ادريس البصري، الذي كان قد تبرع بدوره على مقاليد وزارة الداخلية زهاء الربع قرن، ليصمدا معاً كسدنة سوء لـ **"إمارة المفسدين"** الحسنية، أمام كل عواصف التغيير أو التبديل!.

ولا يخفى أن وزارة الأوقاف في عهد **"إمارة المفسدين"** الحسنية، لم تكن سوى الوجه الكالح لوزارة الداخلية متدثرة بجلباب الفقيه الحليق!، تسيرها، وتتحكم في وظائفها الدينية والإدارية، من خلال كتاب عامين معينين بظهانر، تدرجوا بعدة مناصب في الداخلية، قبل أن يحطوا برحالهم في الأوقاف².

لذلك، فبمجرد استغناء العهد الجديد عن خدمات السيد البصري، رأس حربة النظام السابق، والأكثر تمثلاً وتجسيدا لكل تجاوزاته ومساوئه، وبتلك الطريقة التي دشّن بها النظام الجديد لعهد، ظل الكل يرتقب، ومن باب تحصيل الحاصل، أن يأتي الدور على صنوه المُجلبب! السيد المدغري، إن عاجلاً أم آجلاً!.

² بدأت هذه البدعة مع استوزار الدكتور أحمد رمزي في السبعينيات من القرن العشرين. والسيد رمزي، فيما أتذكر مما كان يروج من شائعات تلك الفترة، كان ينشط كطالب في فرنسا ضمن خلايا اليسار العربي، كأمين مالي لجماعتهم، قبل أن يلتحق بالمغرب ويكافأ على خدماته بمنصبه الوزاري هذا. وسوف يشغل منصب الكاتب العام بالوزارة: السيد محمد المرابط، الذي شغل مناصب عدة في الداخلية، كان آخرها قبل التحاقه بمنصبه الجديد، هو شغله لمنصب عامل بمدينة الناظور. والمعروف أن الكتاب العامين هم المسيرين الحقيقيين للوزارات والمشرفون على سياساتها العامة، كما وأنهم معينون بظهانر ويخلدون في مناصبهم إلى أن يتقاعدوا أو يتوفاهم الله!. وهذا أمر يجب أن يعاد فيه النظر، لأنه يُبols الدين!.

وعندما دقت ساعة المدغري بعد طول انتظار، تنفس الكل الصعداء، ليس نفاسة على الرجل كهامان حقير لفرعون صغير، ولا على ما جمع من سحت وراكم من دثار، كناطق رسمي لإمارة الفساد، وهو ما لا يمكن أن يجله، بقدر ما اشتاقوا إلى تغيير وجهه بوجه آخر، أيًا كان لونه أو شكله!، تماماً كما يحصل لرجل مزمن مريض، يتوقع الناس موته القريب العاجل، إلا أنه يكذب توقعاتهم في كل مرة!. وعندما يأتيه أجله المحتوم فعلاً، يكون الناس قد تعبوا من الترقب والانتظار، فيتنفسون الصعداء وينفضون أيديهم من الأمر كله!.

وهذا ما حصل للمدغري كوزير، الذي مات كوزير، ليبعث من جديد، كما يحصل في "تناسخ الأرواح"، رجلاً ثرياً، يعيش حياة أخرى، يهتم فيها بتسيير ضيعانه الفلاحية، التي ربحها من الأوقاف، بدل الاهتمام بتسيير أوسخ وأنتن مساجد عرفت في العالم على الإطلاق، وبأقل مردودية ممكنة.

وبانقشاع الهيص - ببص وحالات الترقب التي عادة ما تصاحب مثل هذه القرارات، استطاع الملاحظون أخيراً أن يفكوا شفرة الرسالة ليروا فيها إشارة واضحة من النظام لا تخطئها العين، في أنه شرع فعلاً في تفكيك المنظومة القديمة وإحلالها بأخرى، بغية طي صفحة مظلمة وبنيسة وأليمة من تاريخ المغرب الحديث، المليئة بالشور والأتام، وبالتجاوزات الشرعية التي تبوئ الكثير من مقترفيها سوء العاقبة وسوء الدار، بدون أدنى ريبة أو شك!.

خصوصاً، وأن أكثر التجاوزات مأساوية، بحسب شهادات الضحايا، سواء في **مقابر تازمامرت**، أو **دهاليز درب مولاي الشريف** بالدار البيضاء، أو **أفران دار المقرري** بالرباط، أو **جحور قلعة مكونة**، وغيرها من الدهاليز والمقابر والجحور، إنما كانت تصدر بمبادرة فردية من أصحابها، لما جبلت عليه أنفسهم الخبيثة والشريرة من طبع "وسادية"، حتى صدق عليهم بعض كبار مجرمي المخزن في تلك الفترة ظنه فوظفهم لتحقيق غاياته ومآربه، وإن ظلت المسؤولية الأولى والكاملة عن كل الجرائم، إنما ترجع للحسن الثاني بالقصد وبالأصالة، ليعدوا هم فيها بمثابة الآليات فحسب، بالرغم مما اقترفت أيديهم.

وأكثرهم، إن لم يكن كلهم، كانوا أميين أمية مطلقة فيما يخص الدين وإلا لما وقع عليهم الاختيار أصلاً.

ولا يخفى أن المؤثر الخارجي الأول الذي أملى مثل هذا التغيير، وسرع من وتيرته، كما يحصل دائماً في دول الأطراف الصغيرة التابعة، أو الدائرة في فلك المراكز القوية، متأثراً بالأولويات الاستراتيجية لتلك المراكز، واتقاء لشرها!، حال ما جرب العرب الغساسنة السوريون مع بيزنطة، وعرب الحيرة مع فارس في القديم، والمنطقة العربية والإسلامية مع مستعمرهم الفرنسيين أو الإنجليز أو اسط القرن الماضي، إنما كان العم سام،



وبإملاء وتدخّل مباشر من سفيرته الصفيقة اللسان في عين المكان: مارغريت توتوايلر (Margaret Tutwiler) (الصورة)، على أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001.

وبالرغم من هذا المؤثر الخارجي الطارئ والعارض، فيبقى أن النظام المغربي أثبت مرة أخرى هشاشة معتقده وعدم رسوخ تدينه، بل وتلاعب مسؤوليه بالدين من أجل قضاء مآرب سياسية عابرة لا تمت إلى الدين بصلة، في تعيين رجل ذي ميولات صوفية شطحانية بودشيشية، على طرفي نقيض، والمذهب الرسمي المعلن، بغرض محاربة تيار سياسي خرج من ضنّ عین الطريقة، ولوح بيوتوبيا سياسية خيالية بناها بدوره، لقلّة الخبرة بالحديث النبوي الشريف، على خبر باطل لا يصح في "خلافة النبوة"³، وحرار المخزن في كيفية التعامل معه، اللهم ما كان من محاولته، وتحت حث العم سام الذي يعرف من حال البلد ما يجهله رسميوه، فتح صندوق بندورة الملىء بالعقارب والشرور، تأسيساً بالحكمة الأثرية لدى العم سام نفسه، حاكم العالم الجديد⁴:

إن لم تستطع أن تهزمهم فائتم إليهم!⁵

لكن، ما الحيلة؟، وما العمل؟، في بلد بنيس التفكير، ووارث فوق هذا وذاك لـ "ذهنية" أبأس!، ولم ينقطع قط، ومنذ دولة السعديين، على تفریح المخرفين، والمهرجين، وكتاب الأساطير، وحوكاوية جامع الفنا، بدل المؤرخين المحترفين الحقيقيين، والسياسيين المحنكين، المفروض أن تحليلاتهم وأبحاثهم هي بمثابة البلسم الكافي والترياق الشافي لمثل هذه الأمراض الفوعية المستشرية في الجسد المغربي؟!.

إذن، وضمن هذه الإحراجات الداخلية والخارجية المتشابكة والمعقدة، وضمن وراثية مؤسسة "دولة الفساد والإفساد الحسنية"، وبطاقمها المسير الذي لم يطرأ عليه كبير تغيير يذكر منذ وفاة مبتدع المؤسسة، فلا يجب أن يعطى لهذا الحدث الطارئ في تبني البدعة رسمياً من طرف المخزن أكثر من حجمه، لأن مشاكل المخزن وعقده النبوية لا تنحصر فحسب في هذا الجانب البدعي لوحده!.

خصوصاً، إذا استقر لدينا، وبحكم ما استعرضنا من تجارب التاريخ، بأن هذا الجانب، وعلى أهميته المبدئية القصوى، من حيث تماسك واتساق المنظومة العقدية المعلنة للنظام، لا يمثل في الحقيقة سوى الجزء

³ أنظر كتابنا: "أحاديث في السياسة لا تصح: (2) خلافة النبوة".

⁴ العم سام، الذي ما فتى بعض صنّاع القرار اليمينيين المتطرفين عنده، يصرخن فوق الأسطح، وعلى مسامع كل من ألقى السمع وهو شهيداً، بأن القرن الحادي والعشرين، لا بد وأن يكون قرهّم الروماني بدون منازع، ما كان القرن التاسع عشر للإنجليز! ❁ قلت: ولن يكونوا بدعة في التاريخ حسب هذه السوابق وهذه التمثلات! والويل!، والويل!، كل الويل لمن أخطأ القراءة، كما أخطأ عصره!.

⁵ ومنطوقه في لغة الأصل: (If you can't beat them, join them).

الطافي الظاهر من جبل جليد مشاكله البنيوية المزمنة والمعقدة الأكثر استعصاءً عن حل، والتي ظل المخزن المغربي يعاني من تبعاتها دون أن يهتدي فيها إلى حل مرض أو جذري.

وهي مشاكل ترتبت كلها بالأساس وبدون استثناء، عن افتقار النظام إلى مشروع حضاري متميز، وإلى خطاظة عملية لإحداث التغيير المنشود في ذهنية المجتمع، والارتفاع به فوق كل هذه الأحافير التي تعيش خارج عصرها، ليعمل كقاطرة وصل تحمل المغاربة نحو المستقبل، وليس ترجع بهم القهقري إلى دهاليز وكهوف الماضي!.

ومادام لا جديد تحت الشمس في هذا المجال، فكيف يجب أن نقرأ هذا الحدث؟

أول من حاولوا هذه القراءة، علال الفاسي (الصورة) رحمه الله، فيما أسماه، ومنذ نصف قرن، دون أن



يهتم بتطوير الفكرة لاهو ولا أي أحد ممن جاءوا بعده، بـ "**الذمنية المغربية**"، التي قال بأنها يجب أن تدرس وتحلل وتفكك، ليعاد تركيبها على أسس جديدة، قبل الشروع في بناء أي شيء آخر، إن أريد للمغرب أن تكون له من قطعة مع مثل هذه النقائص⁶، وإن أريد له أن يفرخ "**رجالته الدولة**" بالمعنى الحضاري الكامل للتسمية، وليس هذا النوع من المسوخ، أو الخنافس، الذين دأب المغرب على تفريخهم ومنذ حقبة سحيقة من تاريخه، وإلى كتابة هذه السطور، كقذى في عين الحضارة والتاريخ!.

ولا شك أن لمثل هذه الذهنية، وبحكم ترسخها وتجذرها في سلوكيات المجتمع المغربي ككل، أثرها الكاسح الذي ظل وسيظل يشل ويقبر أية مبادرة أو محاولة، في إحداث التحولية المطلوبة في ذهنية المجتمع، بغية الارتقاء به نحو الأمتل، أو الأعقل، أو الأرشد، حائلة بينه وبين الانفتاح على المستقبل، أو القطيعة مع هذا الماضي المشين والمترهل.

ولا حل هناك، سوى بتبني العقلانية اللامشروطة في مباشرة الشأن العام، وفق المنظورية الإسلامية الشاملة، وتشجيع المبادرات الحرة والبناءة في هذا المجال، وتوسيع مجال الحريات العامة، وتدريب الناشئة في المدرسة على تمثّل المشاكل، واستحضار طرائق لحلها، ومراكمة الخبرة والاحتفاء والتنويه بأصحابها، خصوصاً، وأن للمخزن تجاربه التاريخية المرة، بله المأساوية والكارثية، التي قارب فيها التهلكة كنظام، أو كان قاب قوسين

⁶ أنظر كتابنا: "المقاصد السياسية والشرعية عند علال الفاسي"، ص. 100.

منها⁷، مما لا يجعل أصحاب القرار فيه، يتحمسون كثيراً، لأخذ المبادرة من جديد في هذا المجال أو في غيره، مكتفين، طلباً للسلامة والعافية بمراوحة مكانهم، بالرغم من تغير الظروف حولهم، وثبوت إفلاس هذا المنهج الانتقاري في معالجة الشأن العام!.

وهو ما ظل يستدعي العوامل الخارجية من أجل إحداث التغيير المنشود كرهماً ورهباً، وليس بطلبه الحثيث رغبة، بالاعتماد على صناديق أفكار الداخل!

وهل أوقع المغرب في مشاكله المزمنة، وظهره دائماً إلى الجدار، سوى هذا التدبير السيئ والملاعقلاني لشؤونه، الذي يخضع للطرفية والطوارئ وليس للتوقع المهيمن عليه برؤية منظورية استشرافية حضارية!؟

وأمثل كشاهد، على هذا العود الأيدي لمشاكل المغرب من جهة السياسة والاعتقاد بالموجز التاريخي التالي في تعامل المخزن المغربي مع البدعة:

فقد واكب قدوم الدولة العلوية، وهي التي جاءت بعد دولة السعديين، انتشار الطريقة في ربوع المغرب كله حتى قل أن يوجد مدشر أو قرية لم تتأثر بطريقة من الطرق. وكان أكبر مروج لمثل هذه الشريكات، وأول من اخترع القول بها وابتدع زيارة الأضرحة وعبادة القبور هو المدعو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن سليمان الجزولي (ت: 870 هـ) صاحب كتاب: **"دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم"**، المنحدر من قبيلة إيذا وسملال.

فبعد أن درس بفاس وأزمور ثم بتيط مليل، أخذ عن أولاد امغار تعاليم الشاذلي المشربة بشريكات **وحدة الوجود**، ثم انتقل إلى القاهرة وطوف الشرق لفترة. ثم رجع إلى المغرب واستقر بمدينة آسفي. وكان يروج بين أتباعه أن الرسول ﷺ جاءه في المنام وقال له: **"أنا خاتم النبيين في الأرض وأنت خاتم الشرفاء!!"**، ولم يكن يتورع بحكم مشربه الوجودي الوجودي المبتذل على الطريقة المغربية، من القول لأصحابه، قاتله الله!: **"إن الله قد حلّ فيه وارتبطت ذاته بالذات الإلهية!!"**. وهو كفر بواح!، لا يتناطح بشأنه عنزان!.

ويوجد قبر الجزولي بمدينة مراكش ضمن مجموعة ما يطلق عليهم المراكشيون اسم: **"السبعة رجال!!"**. (والصورة الأولى إلى اليمين تبين الضريح والمبتدعة حوله بمدفنه بمدينة مراكش، والثانية بها ورد صلاته، حيث ينعت الرسول صلى الله عليه وسلم بـ **"عين الوجود!!"** و**"السبب في كل موجود!!"**، على ما ورث من متصوفة

وحدة الوجود! ويظهر في الصورة الثالثة الدجال، والخائن لأمانة وقف المسلمين: أحمد التوفيق وهو يغرر بمحمد السادس، حين جعل الأخير يحيي بدعة المولد النبوي، بضريح هذا المبتدع بامتياز، لتصبح البدعة بدعة مركبة أس تربع.

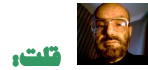


وقد حضر طقوسيات هذه البدعة بحسب موقع وزارة الأوقاف⁸ بالإضافة إلى الملك: الوزير الأول ورئيسا مجلسي النواب والمستشارين ومستشارو صاحب الجلالة وأعضاء الهيئة الوزارية ورئيس المجلس الأعلى والوكيل العام للملك به ورئيس المجلس الدستوري وأصهار جلالة الملك وكبار ضباط القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية والمدير العام للأمن الوطني وأعضاء السلك الدبلوماسي الإسلامي المعتمد بالمغرب والعديد من العلماء وشخصيات أخرى مدنية وعسكرية بالإضافة إلى العديد من المواطنين.

وهي قمة في تكريس البدعة من طرف الدولة، بسبب الأمية الدينية المتفشية في دوايينها، والخروج من العصر بالتدين المزيف، المخالف لنوابت لإسلام ولمذهب مالك، ولسيرة السلاطين العلماء من الدولة العلوية الأولى الأدرى بالدين.



وهو ما يحتم على العلماء الأصلاء الموقعين عن الله تعالى محاربتة باليد واللسان وبكل الطرق المشروعة، على ما اعتاد علماء المغرب المشهود لهم بالفضل، حال ما قام به آخرهم وهو **محمد بن العربي العلوي** (الصورة) رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، الذي تجرأ المخزن الجديد على الطعن فيه ما طعنت إمارة المفسدين من قبل، حين سمحت ببيع بيته ليتحول إلى ماخور، بدل أن يكون متحفاً للرجل!



وأكثر المغاربة، لجهلهم بدينهم يعدون **المشرك الجزولي** في عداد "**أولياء الله!**"، بينما هو

لولاية الشيطان أقرب من حبل الوريد!.

وعندما انتشرت زاويته في المغرب وكثر أتباعه، خشي المرينيون (668 هـ/1269 م - 870 هـ/1465 م) على سلطتهم منه فسموه بمنزله بأفوغال ما بين 1465 هـ - 1470 هـ.

وكان السعديون (961 هـ/1070 م - 1553 م - 1659 م) من بين كل الدول التي تعاقبت على المغرب قبلهم، **أول من تبنى بدعة القبورية**، حيث وجدناهم يستعينون بأصحاب الطريقة **الشاذلية - الجزولية** في توطيد ملكهم خلفاً للوطاسيين. وهي سابقة لن تنفع المخزن بحال مع البودشيشية بتشجيع من العم سام هذه المرة!

وما هي سوى هنيهة بعد استتباب الأمر للسعديين حتى بدأ أتباع الجزولي يروجون بأنه لولا مساندتهم للسعديين لما قامت لهم قائمة!

وعند هذا المفترق، والتكالب على الدنيا غلاب، تحتم على السعديين، إن أرادوا البقاء أن يقضوا على نفوذ الزاوية وأتباعها. وهو نمط سيكرر نفسه مع الدولة العلوية بعد السعديين.

ونذكر من بين الطرق التي اشتهرت وتأثرت في مشربها بمشرب الجزولي:

الطريقة الزروقية التي أسسها أبو العباس أحمد بن أحمد بن عيسى البرنوصي الفاسي المدعو بزروق (ت: 1445 هـ)، وكان قد عاصر الجزولي ودرس بفاس وبجاية بالجزائر،

والطريقة العيساوية التي أسسها أبو عبد الله محمد بن عيسى السفيني المختاري، المدعو بـ "الشيخ الكامل" (ت: 1524 هـ) وكان قد تتلمذ لأحمد الحارثي، وأبي فارس عبد العزيز التباع من أتباع الجزولي، وهي طريقة جنية بالأساس!

والطريقة اليوسفية، التي أنشأها أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن يوسف الراشدي المعروف بسيدي أحمد بن يوسف الملياني (ت: 1525 هـ)، وكان تلميذاً للشيخ زروق ببجاية بالقطر الجزائري، وانتشرت طريقته بالمغرب الشرقي،

والطريقة الغازية التي أسسها بدرعة أبو الحسن بلقاسم الغازي (ت: 1526 هـ)، تلميذ أحمد بن يوسف الملياني،

والزاوية الشرقاوية، التي أسسها تلميذ عبد العزيز التباع، محمد الشرقي (ت: 1600 هـ) بأبي الجعد، **والطريقة الناصرية** التي أسسها محمد بن ناصر الدرعي (ت: 1669 هـ) في تامكروت. وقد جمعت الناصرية ما بين تعاليم الشاذلية من طريق أحمد بن يوسف الملياني والجزولية من طريق عبد العزيز التباع،

والطريقة الحمادشية التي تأسست في القرن السابع عشر على يد علي بن حمدوش، أحد أتباع شرقاوة أبي الجعد.....

وغيرها من الزوايا والطرق بذات الأسس الشركية في العقيدة والشطح الأثير لدى هؤلاء المتصوفة المتأخرين في القول بالكرامات والمعاجيز. وهي، فيما يخص المغاربة: أمور جنية شيطانية صرفة، ميزت "التصوف المغربي"، حيث كان الولي يأتي بالخوارق عند الطلب!.

سياسة متذبذبة في التعامل مع البدعة

وقد نهجت الدولة العلوية الأولى سياسة مزدوجة تجاه الزوايا والطرق، وظلت هذه سياسة قارة عند كل ملوكها.

فالمولى إسماعيل (1672 – 1727) (الصورة الأولى من اليمين) مثلاً لم يجد غضاضة من القضاء على **الزاوية الدلانية** لخطورتها السياسية، لكن لم يكن يلجأ إلى القضاء على الطرق والزوايا الأخرى التي لا تمثل خطراً سياسياً عليه، بل عمل في كثير من الأحيان على تدجين بعضها خدمة لأهدافه!



ولم تختلف سياسة ابنه محمد بن عبد الله (1757 – 1790) (الصورة الثانية)، الذي يعتبر أول سلطان عالم ضمن هذه الأسرة. فقد دشن عهده من أول يوم تسلم فيه الملك سنة 1758 م بإعدام **أبي عبد الله محمد بن العربي الخمسي**، الذي كان قد حقق شهرة كبيرة بين قبائل غمارة والأخماس بشفشاون. وسيقتل بعد سنوات، المتصوف **محمود الشنقيطي** الذي كان قد حاول خلق البلبلية بين صفوف القبائل البربرية. وسيلقى **الحاج العموري**، الذي ادعى بأنه "**صاحب الساعة**" نفس المصير سنة 1783 م.

وسيقوم المولى عبد الله بهدم زاوية **محمد العربي الشرقاوي** بأبي الجعد سني 1784 م - 1785 م. لكن مقابل هذه الحرب الضروس بلا هوادة على الطريقة، وجدناه ينضم إلى الطريقة الناصرية!، لأسباب سياسية محض، ويولي اهتماماً خاصاً بأولاد البقال بمنطقة وزان!!!.

وبالرغم من سلفيته التي أعلن فيها بأنه: على معتقد الإمام أحمد في العقائد، إلا أن هذا لم يمنعه من زيارة الأضرحة وإظهار التبرك بها!، وخاصة أضرحة ركراكة حاحة ورباط شاكر وأغمات، بل سيتعدى هذا إلى بناء أضرحة لبعض الشيوخ!.

لكن ومع وفاته، عادت الفوضى من جديد إلى البلاد، كمحصلة من محصلات الصفر، التي عالجتنا خصوصياتها البنيوية في مقالتنا: " دولة محصلة الصفر " (على موقعنا هذا). وهكذا وجدنا خلفه المولى يزيد (1790 م - 1792 م) يضطر، ولأغراض تصريف السياسة، إلى التحالف السياسي مع الطرقي الجلد آيت مهاوش، الشيء الذي مكن شيوخ تزرالت من استعادة نفوذهم.

ولما ولي المولى سليمان (1792 – 1822) (الصورة الثالثة) بعد المولى يزيد، وهو المشهور بسلفيته وتقواه، والمتجارب مع الدعوة السلفية لمحمد بن عبد الوهاب بالحجاز في وجوب تطهير العقيدة من الشركيات وعبادة القبور والأضرحة، وجد نفسه وجهاً لوجه مع الطرقي أبي بكر امهاوش وذاق جيشه هزيمة نكراء على يد أتباع هذا الطرقي الجذري سنة 1810 م ما بين مدينتي: أزرو وآسفي.

وسوف يشهد رحمه الله، استشهاد ولي عهده ابنه: المولى إبراهيم بين يديه، على يد أصحاب امهاوش هذا، وليقع هو نفسه في الأسر سنة 1818 م في معركة قرب مكان يعرف بـ "القباب" بمدينة صفرو، لينجو بأعجوبة!.

ولأسباب سياسية، سنجده وكأسلافه يتحالف سياسياً مع المشرك غير مدفوع: أحمد التيجاني، الجزائري الأصل، نكاية بحكام الجزائر الأتراك!!

وسوف يعيد الكرة مرة أخرى المولى عبد الرحمن بن هشام (1822 – 1859) (الصورة الرابعة)، بالقضاء على الزاوية الشراعية، إلا أن هذا لم يمنعه، كما المولى سليمان قبله بالاستعانة بالطريقة التيجانية.

وقد استمرت هذا السياسة المزدوجة المتلاعبة بالدين، بحسب الظرف والزمان والمكان وإلى اليوم، حين جمع الحسن الثاني التيجانيين في مؤتمر بمدينة فاس سنة 1985، بخلفية سحب البساط من تحت أقدام الجزائريين في إفريقيا الغربية.

وهو ما سيكرره حذو القدة بالقدة محمد السادس حين جمع التيجانيين بفاس مرة أخرى في شهر يونيو سنة 2007 م، ضداً في حكام الجزائر الجاهلين بدورهم بالدين جهلاً مطلقاً، والتناوش معهم من مكان قريب وهو ضريح أحمد التيجاني بفاس!.



تلت:

وظاهر من هذا السرد التاريخي، أن الدولة العلوية المنتسبة للفرع الحسني من آل البيت لم تحسم قط هويتها الدينية، التي ظلت تتقلب وتتقاذفها الأهواء يمناً ويسرة، بسبب العارض السياسي الطارئ الذي يجبرها على الجمع بين ما لا يجتمع. وما مرد ذلك أساساً سوى للضعف البنيوي للدولة.

وهو ما يتوجب إيجاد حل جذري له، وذلك بفطم الدولة نهائياً عن التدخل في أمور الدين، وبفصل مطلق بين جهاز القضاء والتشريع الذي يجب أن يكون من اختصاص علماء جدد متناغمين مع عصرهم، والجهاز التنفيذي سواء أعلق الأمر بالملك أو بالحكومة، من خلال كتابة دستور جديد يمحي ويجتث كل جذور وآثار الفساد المكروسة بدستور الحسن الثاني الذي جلب على المغرب والمغاربة كل الويلات والشُرور.

وعوداً على بدء، وكمسك ختام.

تري!، ماذا قال المهرج والأمي الديني أحمد التوفيق في درسه غير الموفق أمام الملك!؟.
قال لا فض فوه!:

إن تلك الأمانة الروحية! الوجدانية! قد انتقلت إليكم! بكامل مددها!!!، بل وبكامل حصانتها، لأن أفراد شعبكم الذين يتمنون مشاهد لقائكم... ينفعلون بصدقكم الذي يصيهم في الصميم!، ويتأثرون لنيل عفوكم وعفويتكم التي تنضح بعفتكم!، يأملون فيكم انس الفقير وعز الحقير!!،! إكسيراً بقدره حتى قدره!!!
شعب ذكي، قوي، عريق في النضال والمداولة السياسية!!!...



قلت،

وبغض النظر عما احتواه هذا النص المسجوع من تخريف، ومن لا معنى، ومن تزلف كاذب!، الذي أوصى الرسول ﷺ بحثو التراب وإلقاء في وجه قائله، فالإشكال لا ينحصر في هذه الحثية، بقدر ما هو معلن بإفلاس الدولة!.

الدولة الخرافية، الأسطورية، الخارجة عن العصر والتاريخ، غير المعقلنة، والتي من فرط موت الحس التاريخي والحضاري فيها، يخطط لها، أن ترجع على أعقابها القهقري إلى زمن النتيه المجتمعي، والسببية، والخصاص، والقحط، والمجاعات، والندرة.. وكل المآسي المصاحبة!، لتصبح دولة شحاتين بامتياز!.

وما كان للمستور الخارج من تحت العباءة السحرية للعم سام، أن يتعدى قدره وأفقه، لنجده يلجأ إلى استعارة " **أنس الفقير وعز الحقيير** " من كتاب حمل ذات العنوان: "أنس الفقير وعز الحقيير"، لأبي العباس، أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب القسنطيني الجزائري، الشهير بلقب: ابن قنفذ (740 هـ/1340 م - 810 هـ/1407 م).

وقد نسج ابن قنفذ في كتابه هذا على منوال كتاب: "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي" لأبي يعقوب، يوسف بن يحيى التادلي، المعروف بابن الزيات" (ت: 617 هـ). الذي قام بتحقيقه السيد أحمد التوفيق في الثمانينيات، ونشرته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في سلسلة: نصوص ووثائق (1)، ط. أولى: 1404 هـ/1984 م.

والكتبان، مع كتاب ثالث حمل عنوان: "المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصالحاء الريف" لعبد الحق بن إسماعيل البادسي (ت: ما بعد 722 هـ)، تعتبر مصادر للشركيات الصوفية على طريقة المغاربة، حيث أن كل من ترجم لهم في هذه الكتب يذكرون لهم كرامات ومعاجيز، لا يشك لبيب في موردها الشيطاني أو الجنى الصرف، على ما اشتهر ممن يدعون الصلاح، أو يدعى لهم في المغرب، وهم بحزب أبليس ألزق وألزم، إلا من أميين لا يعرفون معنى التوحيد.

وكون السيد أحمد التوفيق أضاع شطراً من عمره في تحقيق مثل هذه الشركيات، ومنذ عقدين، ينبئ بمثل هذا الدرس السوربالي الأسطوري المبني على خبر مكذوب، لينقلب بقدرة قادر إلى معجزة كبرى للرسول ﷺ!!!!

ولن يستحضر الوزير المنافق هذا الإكسير الخرافي المنجي!، وهو يفوت، خيانة الله وفقراء المسلمين، بعد أن آل إليه منصب المؤتمن على أحباس المسلمين، قطعة الأرض المحبسة بناحية مدينة تارودانت إلى منير الماجدي المتخصص في إدارة ثروة الملك، ليسجلها الأخير لجشعه ولقلة مروءته تحت اسم زوجته وابنتيه القاصرتين، ولا في الاستمرار في التوصل براتبه عن إدارة مكتبة الملك عبد العزيز ومنذ تسلمه مقاليد الوزارة!!!، بحسب ما أورد صاحب عمود "شوف تشوف" في جريدة المساء⁹،....وما خفي أعظم!!

⁹ العدد 237 ليوم السبت 23 يونيو 2007 م.

فالسيد التوفيق، وهو القصاص الحكواتي¹⁰، والعديم الخبرة بالدين كما بالاقتصاد لا يخسأ من التطاول على ميادين هو أجهل فيها من تيس مستعار ليقترح على الدولة أن تسير أمورها، ليس كدولة عقلانية حدائية متناغمة مع عصرها، بل كمؤسسة خيرية كبرى، تعنى بمواطنيها البؤساء الفاقدى الأمل في أي تحسن مستقبلي لأحوالهم، من خلال مدهم بصدقات الوقف فقط!، خلال كل شهر رمضان بما يناهز مليون دولار، بدل التشمير عن ساعد الجد، في محاولات جادة وخلاقة ومبدعة في إيجاد حلول عقلانية وحضارية لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية! خصوصاً، وأن السيد الوزير، لن يسري عليه مثل هذا المخطط المأساوي، مادام سيكون قد اغتنى من بركات الأوقاف، المخصصة أصلاً لمثل هؤلاء الفقراء، الذين لم يأنسوا قط بوجود الوزراء من عدمهم، ولا نالوا عزاً من طرف من قدر لهم أن يتبوءوا شغل هذا المنصب، وهم الحقراء بالأصالة وبالوراثة.

وبكل تأكيد، لا يوجد، ولن يوجد مغربي واحد، يفتع أو يطمح في أن يكون له شرك في مثل هذه الدولة: البؤس!، التي يبشروهم ويمنيهم بها السيد الوزير، ليلبسهم خرقة التشفية التي لا تستهويه هو نفسه!، مادام قد أسعفه الحظ في أن يشغل المنصب السحري للاغتناء من بابه الواسع، وعلى حساب من سيطعمهم إكسیره!.

بل كلهم يتمنون ويخامرهم أمل كبير، في أن تكون لهم دولة مسنولة تعنى بالبحث عن طرائق ووسائل ناجعة من أجل أغنائهم بدل إفقارهم، وتجعل من أولوياتها تحسين أحوالهم، بدل تئيسهم في مستقبلهم، على ما

¹⁰ لأحمد التوفيق روايات أخرى غير **جارات أبي موسى**، المطبوعة بمراكش، دار القبة الزرقاء، المتخصصة في طباعة مؤلفات المتصوفة، . 1997 . وكلها تنبئ بتصايب الرجل، وبأن توزيعه جاء لتكريس الاستمرارية في الإفساد الديني وليس القطيعة معه، منها:

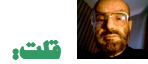
– **السيل**، نشر دار الأمان، الرباط، 1998؛ وهي قصة رجل بسيط جداً، غوى مرتين، وطارده السيل مرتين، وحاد في أيهما تطوي الأخرى: النعمة أم النعمة، حتى إنه حار بين حب الأم وبنيتها. تدخلت في حياته ثلاث نساء، واحدة حملت به لأن قلبها فاض يوماً بماء الحياة، وواحدة عزفته كيف المرأة حتى عذر أمه، ودفعته إلى أن يهاجر ليكون رجلاً، وكما يقول لها: أنت وحدك الرجل في هذا البلد، وثالثة عشفته وتعلم منها مدى هشاشة المدينة. كان في صغره يعتقد أن الحمق عملة نادرة، ولما هوى كبيراً، في دركات الجنون، تركه الناس لتشقى به التي أرادت أن يكون رجلاً... ولما صار جثة هامة نازعها في إرثه لأنها تفتقر إلى بيئة.

– **شجيرات حناء وقمر**: مراكش، شر دار القبة الزرقاء، 1998؛ وهي قصة قائد قبلي يبني سلطته، وفي بناء السلطة يرقى في مدارج سجن تضيق سراديبه وتضيق إلى حد الاختناق، وفي هذا المصير تحضر المرأة: توشية أو تكلمة أو ضرورة أو إكسير لا غنى عنه للحياة. ولكن المرأة تظهر سلطة قائمة بنفسها. فهي شرك للسلطة أو شرك، ولكن الخوف من النذل لها عنادا لا يعدم حبها هي، فهي حب متدقق، كاسحة مجاريه، إذا اعترضته الحواجز مال، وحدث في هذه الرواية أن جدران هذا السجن كونت في ظهر صاحب السلطة سدا النقي فيه مجريان، مجرى أنفاس امرأة قوية بجمال جريء ومجرى عواطف امرأة أخرى تمتص كل عنفوان صاحبيتها بباطن عميق، مغر بصفائه وسكونه حتى أغرى بالنزول فيه قوة مدمرة، ولكن هذه المرأة الأخيرة تؤدي تكاليف سلطة المهووس، متهلك، وينقض البناء على صاحبه ويهلك، وتبقى المرأة الأولى جراح ومرارة وذكريات وطفلة جميلة، وتظن حية طارئة في عادي الأيام بين عالمين.

– وآخر ما صدر له رواية **غريبة الحسين**، عن مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، 2000. فهل يا ترى كان يترك له الانشغال بمثل هذا الحكى من وقت للقيام بمهامه التي يتقاضى عليها أجراً من الدولة؟!

جرت عليه عوائد المخزن عامة ودولة "إمارة المفسدين" الحسنية بالخصوص، التي لم يتعافى الجسد المغربي ولا نفسيته من ويلاتها وإلى اليوم.

فالحقير لا يعز بالصدقة أبداً!. وعند حيطان البحر بالمضيق، الخبر اليقين في هذا المجال!.



ولم يقف الأمر بالسيد التوفيق عند حدود الاستشهاد بالخبر وهو باطل!، بل تعداه إلى ما هو أظلم، وأجراً، وأظلم، حيث رأى فيه ما لم ير أحد قبله!، إلى درجة أن جعل منه، ومن فرط أميته الحديثية، أهم معاجز الرسول ﷺ!، حيث قال لا فض فوه!:

وهي من أعظم معجزاته ﷺ إلى الآن!!، والطائفة الموعود ببقائها متفرقة بين أنواع من المؤمنين..

وهل نعجب بعد هذا، أن يؤسس لطائفة خرافية لا وجود لها سوى في مخياله، كيتوبيا جديدة قديمة، لم يكن منها المغرب سوى الخيبات والويلات والشُرور، وعلى طول وعرض تاريخهم المكتوب!.

وما أكثر ما عانى الإسلام ولا يزال، جراء هذا الفكر الأسطوري الخرافي المغبش على الدين، بسبب من هذه الأمية الحديثية¹¹.

**فالموت!، الموت! إذن للعقلانية الإسلامية!،
ولتحي البدعة، التي لا أصل لها في الدين، ولا في المذهب، باسم الدين، وباسم المذهب!!.**

أما كان أولى بالمستوزر الجديد، أن يحارب الأمية في الدين أولاً، قبل التصدر لإلقاء درسه فيه، وأمام الملك، وضيوفه المحليين والأجانب، وهيئة العلماء! أو أشباههم!، ماداموا لم يتنبهوا لورطة الرجل!؟

وأين كانت كل تلك الجموع من المتخرجين من دار الحديث، الذين فرختهم الدار، وعلى مدى أزيد من أربعة عقود متتالية، وهي خالية الوفاض من أية معرفة حديثية ذات محتوى أو معنى، اللهم ما كان من تحلة القسم عند بعضهم في سرد المسرودات وترديد المسترجعات والمحفوظات التي لا تسمن ولا تغني من جوع!، كي يحولوا دون حصول مثل هذا العبث، وهذا التناول على المجال الديني، بما لا يشرف لا علم الحديث، ولا الدين، ولا الدار!؟.

¹¹ أنظر كتابنا: "شطحات لفقهاء بضاعتهم في الحديث الشريف بضاعة مزجاة: أبو حامد الغزالي والمهدي بن تومرت الموحدي نموذجاً".

أليست العلمانية، وعلى خلفها العقدي، أرحب من هذا النوع من التدين الزائف!؟

اللهم إن هذا لمنكر!.

اللهم فاشهد!

وهل أتاك حديث ملك الفقراء ؟

بل بلغ السفه والصلف بالهواة القيمين على الدعاية للملك الجديد محمد السادس أن نعتوه بـ " **ملك**

الفقراء "!!! وزمروا وطلبوا بهذا اللقب المبتذل ما وسعهم جهلهم ولما يتطاير بعد إلى أسماعهم: أن اللقب مبتذل ومحتكر من طرق سلالة علوية متشعبة من الفرع الحسيني الإسماعيلي، فقدت الدولة والوطن معاً ومنذ عهد سحيق وأصبح زعيمها الجوال: كريم خان (1936 -): الإمام التاسع والأربعون (49) لهذه السلالة، الذي أنعمت عليه ملكة بريطانيا بلقب **صاحب الجلالة** سنة 1957، وشاه إيران المخلوع محمد رضا شاه بلقب:

صاحب الجلالة الملكية، تأسياً بسيدته البريطانية سنة 1959م.

وقد كان جد كريم: السلطان محمد شاه، الذي ابتدع أتباعه الجهلة بالدين أن يماثلوا وزنه ذهباً في يوبيله لسنة 1946 م، قد تخصص في المشاريع الخيرية، ولقب لغناه الفاحش بـ " **ملك الفقراء** "!! وهو اسم على غير مسمى، حال تلقب محمد السادس به، وهو الوارث لبلايين والده والهاوي لاقتناء السيارات الفارهة من كل نوع ما يهوى كريم أغاخان اقتناء الخيول الأصيلة، حتى بلغ عدد ما يمتلك منها محمد السادس زهاء الثمانية ألف سيارة!!! وزيادة. بحسب ما أورد موقع "هسبريس الإلكتروني"¹²:

منذ أن كان شاباً والملك محمد السادس مولع باقتناء السيارات وقيادتها واليوم وصل عدد السيارات التي في حوزته إلى حوالي 8000 سيارة من مختلف الأنواع (مرسيدس . بورش. فيراري . فولفو) هذه السيارات بعضها اشتراها الملك أيام كان ولياً للعهد وبعضها أهدى إليه من طرف أصدقائه وبعض أثرياء المغرب في مناسبات مختلفة خاصة في أعياد ميلاده.

إعجاب الملك بالسيارات وقيادتها بسرعة فائقة كاد في بعض الأحيان أن يؤثر على سلامته فيوم كان ولياً للعهد تعرض لحادثة سير رفقة مدير ديوانه رشدي الشرايبي وهو ما جر عليه غضب الملك الراحل الحسن الثاني.

عندما زار الملك الفاتيكان للقاء البابا الراحل يوحنا بولس لم يفته المرور إلى حلبة السيارات السريعة ورغم أن

البروتوكول يقضي بان لا يزور الملوك و الرؤساء أي مكان بايطاليا بعد زيارة الفاتيكان فإن ولع الملك بالسيارات و سباقها دفعه إلى تجاوز هذا التقليد

الشيء نفسه يفعله الملك مع صديقه ملك البحرين حمد بن عيسى ال ثاني حيث يزوره في البحرين لركوب سيارات السرعة القصوى.

يحرص الملك على سيارته بنفسه خارج الأنشطة الرسمية و حتى خلالها في بعض الأحيان كما فعل أثناء زيارته للمكويين بزلزال الحُسيمة!!! أو حتى في زيارته الأخيرة للصحراء المغربية!!! ويسافر وهو وراء المقود ومراراً شاهده الناس وسط المدن و هو يقود سيارته بنفسه انه عشق لا محدود للسيارات و قبلها عشق لا محدود للبساطة!!!!!! أو الحرية!!!!!!

والظاهر أن كاتب هذا النص لا يدري ما يخرج من مخه! أو أن القيمين على إلباس الملك جلباب "أمانة المؤمنين به"، على غرار "إمارة المفسدين" التي دشنها والده على مقاسه، واقترب بواسطتها من الجرائم والآثام في حق محمد الخامس والشعب المغربي، ما استحق به لعائن الله، وعلى أن يعرض على النار بكرة وعشية صحبة فرعون وهامان وقارون وإلى يوم يبعثون.

ولو وقف أمامي صحبة ذريتي (الصورة) ونحن نخاصمه أمام الحق يوم القيامة، لما سلك، فما بالك بالألوف الأخرى التي نكل بها وتنتظره هناك!



بل إن ميزانية ما يخصص محمد السادس لأقمصته السنوية فحسب تفوق المليون دولار! الذي حصل عليه كل الفقراء والمعوزين المغاربة في شهر رمضان ويا للعجب العجائب! من الأوقاف وليس من ميزانية ملك الفقراء¹³!

(يظهر في الصورة الأولى الأغاخان كريم، وفي الثانية جده المتبرطن! وقد فاز أحد خيوله في سباق دوفيل سنة 1930، وفي الثالثة الجد وهو جالس على إحدى كفتي ميزان، والكفة الثانية تكافئ وزنه ذهباً، بمناسبة اليوبيل المقام على شرفه في مدينة بومباي الهندية سنة 1946).

¹³ وانظر ما كتبه صاحب هذا الرابط { <http://khalidooo.jeeran.com/archive/2006/11/117417.html> } لندرك مفارقة الخطاب الدعائي مع الواقع المروري.



لذلك أقول، نصحاً للملك، وإشفافاً عليه، حيث لا أحمله لا أنا ولا باقي المغاربة تبعات أفعال والده، على عادة ما كان يجب أن يسمع به همساً من علمانه، لو كانت أسماؤهم تنطبق عند المحاقاة على مسمياتهم، بأن:

المغاربة اليوم، هم في أمس حاجة إلى إقامة العدل والاقتصاص من تركة عهد والده وبطانته وما زرعوا من شرور وأثام، ورد الحقوق والاعتبار إلى الضحايا، من جهة كونه حاكماً مسئولاً وليس من جهة ما يربطه بوالده كابن بيولوجي، والتشمير عن ساعد الجد لاستبدال الدستور، كي لا يظل رهينة في يد الأجانب، ثم من أجل إخراج المغاربة من مأزقهم، وليس باستبدال ما فيا بأخرى، ولا ناهبين جدد بناهبين قدماء، ولا الاستمرار في الحكم على نهج "إمارة المفسدين".

فهذا عهد يجب على الملك أن يقيم بينه وبينه جداراً شاهقاً وبرزخاً مانعاً لا تقطعه المطي، وأن لا يعرج قط على ذكر الوالد، وخصوصاً بكونه **منعماً**، وها قد استبان نوع التنعيم الذي يحظى به عند الله جزاءً لما قدمت يداه.

أكرر: لا مصلحة للملك ولا للدولة في الضغط على هذا الجرح الغائر في ذاكرة المغاربة.

انتهى ويليه الجزء الثامن